الأمم المتحدة S/PV.9665

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9665

الاثنين، 24 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد هوانغ	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد كودري
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة رودريغس – بريكيت
	فرنسا	السيدة برودهورست إستيفال
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2024/426)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-18093 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افْتُتِحَت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2024/426)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام للصومال بالنيابة ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ وسعادة السيد محمد الأمين سويف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/426، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد سوان.

السيد سوان (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال.

ويسعدني أن أفعل ذلك بمعية الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير محمد الأمين سويف. إنني أثني على شجاعة وتصميم وتضحيات القوات الصومالية وقوات الاتحاد الأفريقي في الإسهام في إحلال السلام والأمن في البلد.

وأهنئ الصومال على انتخابه عضوًا في مجلس الأمن للفترة 2025-2026. إن ذلك الإنجاز يبرهن على التقدم الذي أحرزه الصومال على مدى العقود الثلاثة الماضية في رحلته من النزاع إلى التعافي.

تواصل حكومة الصومال الفيدرالية متابعة أولوياتها الوطنية الرئيسية، بما في ذلك عملية المراجعة الدستورية والإطار الانتخابي ومكافحة حركة الشباب. لقد اعتمد البرلمان الفيدرالي الصومالي في الفترة ما بين شباط/فبراير وأيار/مايو تعديلات دستورية على الفصول الأربعة الأولى من الدستور المؤقت لعام 2012، التي تغطي، من بين مسائل أخرى، نظام الحكم والإطار الانتخابي، مؤكدةً من جديد التزام الحكومة بالنموذج الانتخابي القائم على مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد.

وخلال اجتماع المجلس الاستشاري الوطني الأخير، الذي عقده فخامة الرئيس حسن شيخ محمود في الفترة من 14 إلى 17 أيار/مايو والذي حضره قادة الولايات الأعضاء في الفيدرالية باستثناء بونتلاند، رحب القادة بالتعديلات التي أدخلت على الدستور المؤقت وحثوا على الإسراع في اعتماد القوانين واللوائح ذات الصلة لتيسير إجراء انتخابات الصوت الواحد للشخص الواحد. وانتقدت بعض شخصيات المعارضة ومسؤولو بونتلاند العملية والنتائج، حيث أعلن رئيس بونتلاند انسحاب الولاية من النظام الفيدرالي ريثما يتم التفاوض على إطار دستوري شامل.

ومن المقرر أن ينظر البرلمان في التشريع التمكيني المهم لانتخابات عامة والفصول التالية من الدستور المؤقت خلال دورته الصيفية. وستتناول المرحلة التالية من المراجعة الدستورية مسائل معقدة، مثل تقاسم السلطة والموارد في ظل النموذج الفيدرالي الصومالي. وسيكون استمرار مشاركة جميع أصحاب المصلحة في عملية شاملة أمراً بالغ الأهمية لضمان توافق واسع النطاق في الآراء بشأن تلك المسائل الهامة المتعلقة ببناء الدولة. إنني أدعو جميع أصحاب المصلحة الصوماليين إلى العمل معًا لحل خلافاتهم والسعي إلى التوافق.

وعلى الصعيد الإقليمي، لا يزال يساورني القلق بشأن مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وصوماليلاند التي أُعلن عنها في 1 كانون الثاني/يناير، والتي أدت إلى توترات في القرن الأفريقي في وقت تواجه فيه المنطقة أزمات أخرى. وأشير إلى أن مجلس الأمن أكد مراراً وتكراراً على احترام سيادة الصومال وسلامة أراضيه ووحدته. وأحث الصومال

وإثيوبيا على حل تلك المسألة سلمياً وفقاً لتلك المبادئ، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن الأمن أولوية قصوى للحكومة الصومالية التي تواصل بذل جهود متعددة الأوجه لهزيمة حركة الشباب. ولا تزال حركة الشباب، من جانبها، مصممة على مواصلة هجماتها الإرهابية من دون اكتراث للخسائر في أرواح المدنيين. فلا بد من أن تظل حماية المدنيين أولوية رئيسية. إنني أدين تلك الهجمات الإرهابية وأقدم التعازي لأسر القتلى.

وفي الوقت الذي تواصل فيه بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال جهودها ضد حركة الشباب، تم أيضاً تقليص حجمها وفقاً لانتقال المسؤوليات المخطط له إلى قوات الأمن الصومالية. وقد غادر 5 000 فرد من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ حزيران/يونيه 2023، ومن المقرر إجراء المزيد من التخفيضات في الأسابيع المقبلة. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقديم الدعم اللوجستي لقوات البعثة المنتشرة وتيسير انسحاب منظم للقوات المغادرة.

وفيما يتعلق بالتخطيط الأمني لما بعد عام 2024، تواصل حكومة الصومال الفيدرالية والاتحاد الأفريقي مناقشاتهما بشأن الترتيبات الأمنية اللاحقة لعام 2025.

سيقدم الممثل الخاص سويف مزيدا من التفاصيل في إحاطته. ولا يزال التمويل تحدياً خطيراً، وأناشد جميع الشركاء ضمان تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لترتيبات المتابعة، وتزويد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، التي لا تزال تواجه نقصاً حادا في التمويل، بالموارد اللازمة.

فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، أشير إلى الالتزامات التي تم التعهد بها في تنقيحات الدستور المؤقت بأن تتضمن التشريعات التمكينية تخصيص حصص للمرأة لضمان مشاركتها في الحياة السياسية وتمثيلها بصورة مجدية في عملية اتخاذ القرار. وستواصل الأمم المتحدة تقديم مساعدة تقنية بغية تمكين عملية انتخابية تتسم بالمصداقية والشفافية، والتحاور مع الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات التابعة بشأن أهمية زيادة المشاركة السياسية للمرأة وتقنينها.

وأرحب بوضع البرلمان الصيغة النهائية لشرعة الحقوق، التي حظيت بتأييد رئيس الجمهورية ضمن عملية مراجعة الدستور الجارية. وأدرجت ضمانات مهمة بشأن حقوق الطفل والحماية من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأرحب كذلك بسن ولاية غالمودوغ أول قانون يحظر جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية باعتبار ذلك خطوة حيوية نحو القضاء على العنف ضد المرأة.

لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال متردية. فرغم انخفاض عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة من 8,3 ملايين في عام 2023 إلى 6,9 ملايين في عام 2024، لا تزال الاحتياجات الإنسانية تتفاقم نتيجة للظواهر المناخية وانعدام الأمن وتفشي الأمراض. ونزح أكثر من 3,8 ملايين شخص. وتتطلب خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة في الصومال لعام 2024، مبلغ 1,6 بليون دولار ولكنها لم تموَّل، حتى 23 حزيران/يونيه، إلا بنسبة 24 في المائة. وأحث الشركاء الدوليين على توفير التمويل اللازم لضمان تقديم المساعدة لمن يحتاجون إليها أمس الحاجة.

وتشتد التحديات الإنسانية والإنمائية في الصومال بسبب الصدمات المناخية. ولمواجهة هذه التحديات، لا بد من الاستثمار في تعزيز قدرة المجتمعات والبنية التحتية على الصمود والانتعاش الاقتصادي في الأجل الطويل. وبالوتيرة الحالية، يفوق أثر تغير المناخ قدرتنا على دعم التكيف والاستجابة الإنسانية. كما يزيد تغير المناخ من حدة التوترات والنزاعات الاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية، حيث تعتمد سبل العيش اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية.

وفيما يتعلق بالرسائل التي وجهتها حكومة الصومال الاتحادية إلى مجلس الأمن في أوائل أيار/مايو والتي تطلب فيها الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى الفريق القطري، تجري الأمم المتحدة مناقشات مع السلطات الصومالية لتحديد طرائق الانتقال وجدوله الزمني. ومنذ أن توليت مهامي في 23 أيار/مايو،

التقيت بالقيادة الصومالية العليا، بمن في ذلك الرئيس حسن شيخ محمود ورئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وغيرهم، بشأن هذه المسألة من أجل الاستماع إلى أفضل السبل التي تتمكن بها الأمم المتحدة من دعم أولويات الصومال في المستقبل. وأشار الجميع إلى أنهم يسعون إلى إرساء عملية تعاونية لضمان انتقال منظم. وبناءً على طلب السلطات الصومالية، أنشئت لجنة فنية مشتركة بين حكومة الصومال الفيدرالية والأمم المتحدة، بقيادة كبار المسؤولين من الجانبين، للمضي قدماً في عملية التخطيط. وعُقد اجتماع أولي للجنة الفنية المشتركة في 22 حزيران/يونيه. وعلى الرغم من أن المناقشات لا تزال في مراحلها الأولى، فإنها ودية وبناءة حتى الآن. ونعمل على تلبية طلب مجلس الأمن بأن يتواصل الأمين العام مع السلطات الصومالية من أجل تحديد طرائق العملية الانتقالية وجدولها الزمني وتقديم معلومات مستكملة بحلول نهاية شهر آب/أغسطس.

أود أن أختتم بتأكيد التزام الأمم المتحدة بمواصلة دعم الصومال في تحقيق أولوياته الوطنية.

الرئيس (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد سوان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد سويف.

السيد سويف (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إلى المجلس عن الحالة في الصومال. وأود أن أبدأ بتهنئة حكومة كوريا على رئاستها لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه.

يسرني السيد انضمام جيمس سوان، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. فحضورنا المشترك هنا يؤكد على الشراكة والتعاون الاستثنائيين القائمين بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الصومال.

وأغتنم هذه الفرصة للثناء على ما تبديه قوات الأمن الصومالية وقوات الاتحاد الأفريقي وأفراد الشرطة من التزام وتفان لا يتزعزعان والإشادة بمن جادوا بأرواحهم سعياً إلى تحقيق السلام والأمن في الصومال. فلن ننسى خدمتهم وتضحيتهم في مواجهة الشدائد الفائقة.

منذ أن قدمت إحاطتي السابقة في شباط/فبراير (انظر S/PV.9551)، تواصل الصومال زيادة التعاون واتخاذ قرارات مستنيرة في سبيل تعزيز السلام والاستقرار. وفي ظل القيادة القوية لفخامة الرئيس حسن شيخ محمود، يعمل الصومال على توحيد الصفوف والاستثمار في إعادة بناء العلاقات الدولية ويسجل تقدما ملحوظا على جبهات عديدة. ويدل انتخابه مؤخراً عضوا غير دائم في المجلس لدورة 2025-2026 – للمرة الثانية منذ الفترة 1971-1972 – على ثقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مسيرة الصومال التدريجية والمطردة نحو السلام والأمن والاستقرار. فهو يشكل دليلاً آخر على التقدم الذي أحرزه الصومال، ويمثل حقبة جديدة من الاعتراف العالمي بقدرته المتزايدة والتزامه بالمساهمة الفعالة في السلام والأمن العالميين، مما يفخر الاتحاد الأفريقي بدعمه. وجاء هذا الانتخاب التاريخي في أعقاب التقدم الكبير الذي أحرز في عمليات بناء الدولة الصومالية، لا سيما الإصلاحات الدستورية الجارية.

ويسرني أن أفيد بأن حكومة الصومال الفيدرالية تواصل تشجيع توافق واسع النطاق على تنفيذ الأولويات الوطنية الرئيسية، بما في ذلك تعزيز الحوار بين قادة الصومال. وتجلى ذلك مؤخرا في انعقاد الاجتماع التاسع للمجلس الاستشاري الوطني. وعلى الرغم من غياب بونتلاند عن اجتماعات المجلس الاستشاري الوطني، أشعر بالتفاؤل لاعتزام الحكومة الفيدرالية إعادة إشراك قيادة بونتلاند. وستعزز الوحدة الوطنية استقرار البلد وتمهد الطريق أمام تنميتها. وإنني على ثقة بأن حكومة الصومال وشعبه سيواصلان تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

كما أن الجهود الجارية لتسوية النزاع بين الصومال وإثيوبيا جديرة بالثناء وينبغي أن يشجعها المجتمع الدولي. وأعتقد أن الحوار السلمي والشامل هو أفضل سبيل لتعزيز الاستقرار والتعاون المستدام في المنطقة.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا تزال الحالة هادئة نسبياً في المناطق التي لحكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي

الانتقالية في الصومال وجود فيها. ولا يزال يتعذر التنبؤ بتهديد حركة الشباب. فيذكرنا الهجوم المعقد الذي شنته الحركة مؤخراً على قوات الأمن الصومالية في عيل طيري بإقليم غالمودوغ، والهجوم بمدافع الهاون على معسكر بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في بيدواه بولاية ولاية جنوب غرب الصومال بأنها لا تزال صامدة. ولا يزال التنظيم يحتفظ بالقدرة على شن هجمات مدمرة، بما في ذلك استخدام تكتيكات غير متناظرة وتنظيم عمليات معقدة ضد المدنيين والأهداف الأمنية.

وأود أن أشير إلى أن صمود حركة الشباب ودعايتها لا ينتقصان من شجاعة الجيش الوطني الصومالي وصموده وعزيمته في المثابرة في الهجوم الذي يشنه على الحركة. وعلى الرغم من أن قوات الأمن الصومالية – بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، وبدعم متزايد من المجتمعات المحلية – قد حققت مكاسب كبيرة في الحرب ضد حركة الشباب، فلا بد من استمرار الدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليون إذا أردنا الحفاظ على هذا الزخم. ويكتسي هذا الدعم أهمية خاصة في الوقت الذي تعمل فيه حكومة الصومال الفيدرالية على التصدي للنزاعات والمنافسات القبلية. وستعزز الجهود المستمرة في هذا الصدد المبادرات الجارية لترسيخ الوحدة الوطنية والمصالحة القبلية والتماسك الاجتماعي.

وأود أن أتناول الآن حالة عملية الانتقال الأمني. ويسرني أن أبلغكم بأن التقييم الفني المشترك قد اكتمل في شهر آذار/مارس تحت قيادة حكومة الصومال الفيدرالية. وسلط التقييم الفني المشترك الضوء تحديدا على التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب والمشهد الأمني المعقد الذي تعمل في إطاره قوات الأمن الصومالية. وأشاد التقييم بالهجوم القوي الذي شنته الحكومة الاتحادية على حركة الشباب في مناطق متعددة، الذي أظهر التزام الحكومة الاتحادية الحازم بإضعاف قدرات حركة الشباب وإرساء الأمن المستدام وأنشطة تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء البلد. كما أرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال اجتماعه 1217 الذي عقد في 20 حزيران/يونيه، الذي يؤيد بقوة طلب الحكومة الاتحادية اتباع نهج تدريجي للمرحلة الثالثة من انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، مع مغادرة 2000 من القوات بحلول نهاية حزيران/يونيه وخروج القوات المتبقية البالغ عددها 2000 في نهاية أيلول/سبتمبر. وسيوفر هذا الطلب الحيز الزمني والمكاني اللازمين لتلبية المتطلبات التشغيلية التي أبرزها التقييم الفني المشترك. كما سيضمن أيضاً أن تكون وحدات قوات الأمن الصومالية مستعدة بشكل كافٍ لتولي المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال مع مواصلة الهجوم على حركة الشباب.

ولذلك يسرني أن أفيد بأن اللجنة الفنية الثلاثية، التي تضم حكومة الصومال الفيدرالية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، اتفقت على تسلسل منقح للمرحلة الثالثة من عملية الخفض التدريجي، حيث تم تحديد ثماني قواعد عمليات أمامية للبعثة سيتم تسليمها إلى قوات الأمن الصومالية بحلول نهاية حزيران/يونيه. وحتى الآن، تم تسليم القواعد الأمامية للعمليات في باريير وهورسيد – المعروفة باسم مدينة جوهر – وسيل جيلو بنجاح إلى قوات الأمن الصومالية، ومن المقرر تسليم القواعد الخمس المتبقية إلى قوات الأمن الصومالية بحلول 30 حزيران/يونيه.

وقبل بداية المرحلة الثالثة من عملية الخفض التدريجي، قمت بمجموعة من الزيارات الميدانية إلى المنطقة من أجل التواصل مع القادة المحليين والمجتمعات المحلية وممثلي منظمات المجتمع المدني. وأود أن أشيد بالتزامهم بدعم جهود الحكومة الفيدرالية للنهوض بالسلام وبناء الدولة في الصومال. كما لاحظت قلقهم بشأن الزيادة المحتملة في الضغط على قوات الأمن الصومالية والمجتمعات المحلية بسبب انخفاض وجود البعثة في الصومال. ومما يثير القلق أنه من دون إيجاد قوات أمن صومالية كافية تتمتع بالقدرات اللازمة وبذل جهود مكرسة لتحقيق الاستقرار، ستكون هناك حاجة لتأمين المواقع الاستراتيجية وتعزيز السيطرة على الأراضي.

لكن يسعدني تصديق الاتحاد الأفريقي على بعثة جديدة بقيادة الاتحاد الأفريقي وبتفويض من الأمم المتحدة، وسوف يتماشى ذلك

مع الترتيبات الأمنية المخطط لها بعد مغادرة بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وسيكون ذلك أمراً حاسماً لمنع حدوث فراغ أمني يمكن أن تستغله حركة الشباب، وسيعزز جهود الصومال لتحقيق هدفه الطويل الأجل، وهو تحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات والتنمية. إنني واثق من أنه من أجل إحلال السلام والأمن والتنمية الدائمين في الصومال بعد شهر كانون الأول/ديسمبر، يجب أن نركز على الأنشطة الرئيسية. وتشمل تلك الأنشطة بناء القدرات وتعزيز المؤسسات الأمنية ومكافحة حركة الشباب وتأمين البنية التحتية الحيوية. يجب علينا أيضًا ضمان انتقال سلس ومنظم.

وفي ضوء ذلك، أحث مجلس الأمن على مواصلة جهوده لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي القوي لضمان أن يكون الدعم السياسي واللوجستي والمالي للبعثة التي سيقودها الاتحاد الأفريقي بعد انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال مصمماً لمواجهة التهديدات الأمنية القائمة وتعزيز جاهزية وقدرة قوات الأمن الصومالية على الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية الكاملة. وهذا النهج سيعزز مصالحنا الجماعية وينهض بهدفنا المشترك، وهو دعم خطة قطاع الأمن في الصومال واستكشاف آليات التمويل المطلوبة لبعثة جديدة والاتفاق عليها.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى المناقشات الجارية بشأن تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال التي ستنتهي في غضون أيام قليلة. وأود أن أدعو مجلس الأمن إلى دعم البعثة لتمكينها من المساهمة بفعالية في تعزيز الزخم الإيجابي من خلال ولاية تتوافق مع الواقع السياسي والأمني وتحدد مواعيد نهائية واقعية تتلاءم مع احتياجات الصومال. ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى ترسيخ إنجازات البعثة على المدى الطويل مع التصدي بحزم للتحديات المستمرة لضمان انتقال سلس ومنظم وناجح. وعلى الرغم من التحديات المتبقية، لا يزال الصومال يُظهر قدرة هائلة على الصمود، مع حدوث تطورات إيجابية مشجعة للغاية. إنني أدعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره إلى مواصلة العمل والحفاظ على دعمهما المستمر للصومال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سويف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص بالنيابة سوان والممثل الخاص سويف على إحاطتيهما، وأن أشيد بعمل أفرقتهما ووحداتهما. كما أرحب بمشاركة ممثل الصومال في جلستنا اليوم.

وأود أن أتطرّق إلى أربع نقاط.

أولاً، أهنئ الصومال على انتخابه لعضوية مجلس الأمن للفترة 2025-2026. وعودة الصومال إلى المجلس بعد أكثر من 50 عامًا علامة فارقة في تاريخ المجلس. وتتطلع المملكة المتحدة إلى العمل بشكل وثيق مع الصومال في المجلس.

ثانيا، تلاحظ المملكة المتحدة التقدم المحرز في المراجعة الدستورية في الصومال، مع الانتهاء من الفصول الأربعة الأولى. ونشجع على زيادة التشاور والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة في الصومال من أجل ضمان عملية شاملة للجميع بشأن الإصلاح السياسي والدستوري للمضي قدماً.

ثالثاً، نحن الآن في لحظة حرجة في عملية الانتقال الأمني في الصومال بوصولنا إلى المراحل النهائية من الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ونرحب ببيان الاتحاد الأفريقي بشأن التقييم الاستراتيجي المشترك للترتيبات الأمنية للبعثة التي يقودها الاتحاد الأفريقي بعد انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. كما نرحب بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه حتى الآن ونحث حكومة الصومال الفيدرالية على مواصلة جهودها في إصلاح قطاع الأمن. ومن الضروري ألا تضيع المكاسب الأمنية التي تحققت. إن استمرار الدعم من جانب الشركاء الدوليين والتنسيق معهم أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والبلدان

المساهمة بقوات. ونحث الصومال والاتحاد الأفريقي على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة للمضي قدماً في تصميم بعثة المتابعة.

رابعا، ترحب المملكة المتحدة بالمشاورات الجارية بين الأمم المتحدة والصومال بشأن الخطوات المقبلة، بما في ذلك الاتفاق على الجدول الزمني والطرائق الخاصة بالمرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

إننا لا نعتبر التقدم المحرز في الصومال أمراً مسلما به. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع السلطات الصومالية والأمم المتحدة وأعضاء المجلس لضمان استدامة التقدم المحرز.

السيدة برودهورست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثلين الخاصين، السيد جيمس سوان والسيد محمد الأمين سويف، على إحاطتيهما، وأرحب بحضور ممثل الصومال هذا الصباح.

وأهنئ الصومال على انتخابه لعضوية مجلس الأمن للفترة 2025-2026. وتتطلع فرنسا إلى التعاون مع الصومال في المجلس والاستفادة من تجربة شراكتها التاريخية مع الأمم المتحدة. ويوضح هذا النجاح الجهود التي تبذلها السلطات الصومالية، ولا سيما الرئيس حسن شيخ محمود، للاستجابة للتحديات التي يواجهها البلد.

أولاً، على المستوى السياسي، ترحب فرنسا بالتقدم المحرز في عملية الإصلاح الدستوري. وتشجع فرنسا جميع الأطراف الصومالية الفاعلة على الانضمام إلى تلك المناقشات من أجل متابعة تلك الإصلاحات في سياق سلمي.

ثانياً، على الصعيد الأمني، أود أن أؤكد على تعبئة الجيش الوطني الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال من أجل التصدي للتهديد الذي تشكله حركة الشباب، على الرغم من التحديات في الميدان في سياق إنساني ومناخي متدهور بشدة.

إن الصومال يمر بنقطة تحول، ويوشك على البدء في عملية سحب بعثتين دوليتين، هما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، تود فرنسا أن تشكر جميع الأفرقة التي نُشرت في تلك البعثة السياسية الخاصة على مدى السنوات العشر الماضية. فقد دعمت الصومال في العديد من الجوانب، بدءاً من الاستجابة الإنسانية ووصولا إلى دعم العملية السياسية ومكافحة تغير المناخ. وتشجع فرنسا الآن الأمم المتحدة والسلطات الصومالية على تحديد معالم المرحلة الانتقالية المقبلة للتمكن من تنفيذها بطريقة منظمة ونقل مهامها إلى فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الصومالية.

وأدت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال من جانبها أيضا دوراً حاسمًا في دعم الصومال في مكافحة حركة الشباب. ومع أن انسحابها بدأ قبل عام، فإن فرنسا ترحب بالعمل الذي تقوم به السلطات الصومالية والخطة التي أحالتها الحكومة الفيدرالية في 11 نيسان/أبريل إلى المجلس، وكذلك الاتحاد الأفريقي، لتحديد خيارات الدعم الذي يمكن تقديمه إلى الصومال عند مغادرة بعثة الاتحاد الأفريقي في 31 كانون الأول/ديسمبر.

ومن واجب شركاء الصومال الآن دعم هذه الجهود بأسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، تحيط فرنسا علماً بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 20 حزيران/يونيه. ولا تزال فرنسا تعتقد أن استجابة شركاء الصومال المنسقة وحدها الكفيلة بدعم الجهود التي تبذلها مقديشو لاحتواء تهديد حركة الشباب بفعالية. ولن يمكّننا هذا التنسيق من تحديد الأهداف الدقيقة لتلك البعثة وقيادتها في المستقبل فحسب، بل أيضاً استراتيجية خروجها التي ينبغي تحديدها بمجرد بدئها. وتعرب فرنسا عن استعدادها لتحديد أفضل السبل لدعم تلك الاستراتيجية بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبلدان المساهمة بقوات ونأمل في انضمام شركاء جدد. وأشيرُ إلى أن الاتحاد الأوروبي قد خصص أكثر من 4,3 بليون يورو للصومال منذ عام 2009 وسيواصل تعبئة الأدوات المتاحة له، في حدود قدراته، بالتعاون مع شركاء آخرين. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي بأسره الصومال في حربه ضد الإرهاب.

ويمكن أن يعول الرئيس حسن شيخ محمود على دعم فرنسا في دفع الصومال نحو طريق السلام.

السيد أفونسو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وسيراليون وبلدي، موزامبيق، فضلا عن غيانا (مجموعة 3+1).

نشكر السيد جيمس سوان، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسيد محمد الأمين سويف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، على إحاطتيهما الممتازتين.

ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة. وتود مجموعة 3+1 أن تغتنم هذه المناسبة لتنقل من خلاله تهانينا الصادقة لشعب الصومال وحكومته على انتخابه الرائع عضوا غير دائم في المجلس للفترة الممتدة ما بين 2025 و 2026. ولا نشك في أن الصومال سيسهم في المجلس وفي مجموعة 3+1 إسهاما إيجابيا وبنّاءً.

تسرنا تدابير الإصلاح التي نفذتها حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية خلال عملية مراجعة الدستور. وهذه التدابير أساسية في عملية بناء الدولة. ويؤكد الانتقال إلى نموذج حق التصويت الشامل، القائم على انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، التزام السلطات الصومالية بتعزيز المشاركة الديمقراطية، خاصة بالنسبة للنساء والشباب. وتمثل هذه التدابير معلما هاما في التطور الديمقراطي للصومال.

ونشجع أصحاب المصلحة المعنيين على المشاركة البناءة بروح من التوافق من أجل التوصل إلى توافق في الآراء لتسوية خلافاتهم وإتمام العملية ووضع الإطار الانتخابي بغية معالجة جميع المسائل ذات الصلة. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم تلك العملية لضمان إتمامها في الوقت المناسب بنجاح.

ونلاحظ أن هناك مسائل لم تُحل بعد. ولا بد في نظرنا من التوصل إلى توافق واسع في الآراء لكي يعتمد البرلمان الفيدرالي الصومالي أي تعديلات دستورية ضرورية ويوافق عليها الشعب الصومالي في استفتاء.

أما العلاقات بين حكومة الصومال الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية، فإننا نؤيد ما قاله الأمين العام عندما دعا "جميع الأطراف إلى الاشتراك في حوار بنّاء، والسعي إلى التوصل لحلٍ توفيقي يسوي الخلافاتِ بينها، وإلى استعادة توافق الآراء بشأن الأولويات الوطنية الرئيسية" (S/2024/426، الفقرة 78).

بالإضافة إلى ذلك، نثني على الجهود المتضافرة لحكومة جمهورية الصومال الفيدرالية والتزامها بتعيين النساء في المناصب الحكومية العليا. وفي هذا السياق، نشير إلى أن المشاركة والتمثيل السياسيين للمرأة لا يزالان يشكلان تحديا. وندعو السلطات إلى إعطاء الأولوية لحصة 30 في المائة المخصصة للنساء وتنفيذها من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في عمليات صنع القرار.

وندعو إلى تعزيز الجهود المبذولة لمعالجة الحالة الإنسانية في الصومال التي تفاقمت بسبب النزاع الدائر والظواهر المناخية. ويجب أن يزيد المجتمع الدولي مساعداته الإنسانية من أجل تلبية الاحتياجات الملحة ودعم القدرة على الصمود في الأجل الطويل. ونشدد على أهمية اتباع نهج متعدد الأبعاد يعالج كل جانب من جوانب الأزمة الإنسانية في الصومال.

ولطالما كان الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى السلطات الصومالية ذا أهمية قصوى ويستحق الثناء. وينبغي أن يؤخذ الطلب الذي قدمته حكومة الصومال الفيدرالية بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في الاعتبار أثناء مداولاتنا بشأن هذه المسألة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تثني مجموعة 3+1 على حكومة الصومال للتقدم المحرز في تنفيذ خطتها المتعلقة بقطاع الأمن وتعزيز

المكاسب الأمنية التي حققتها قوات الأمن الصومالية من خلال هجومها على حركة الشباب. ومن الضروري استمرار الدعم اللوجستي والمالي والتدريبي لضمان قدرة قوات قطاع الأمن على الحفاظ على المكاسب التي تحققت والاستفادة منها.

ونتطلع إلى اكتمال المرحلة الثالثة من الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، ليصل إجمالي عدد القوات التي سُحبت إلى 000 7. ونرحب في هذا الصدد بتسليم العديد من القواعد الأمامية للعمليات إلى قوات الأمن الصومالية، كما ذكر الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي السيد سويف في إحاطته.

تتطلع الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد (A3+) إلى المشاركة مع المجلس فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية لما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال واتخاذ القرارات التي من شأنها تعزيز الاستقرار والأمن في الصومال. وهذا أمر بالغ الأهمية لأمن الصومال والمنطقة ككل. لذلك نحث المجلس على النظر بجدية في نهج المراحل المتبقية من عملية الخفض التدريجي للبعثة الانتقالية الذي سيحمي من أي اختراقات أمنية. وفي هذا السياق، وبينما نشير إلى تصديق مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لطلب حكومة الصومال الفيدرالية بإجراء المرحلة الثالثة من الخفض التدريجي للقوات، فإننا نكرر الطلب الذي تقدم به نفس الجهاز التابع للاتحاد الأفريقي إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي للنظر، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، في تعبئة الموارد اللازمة لتغطية تكلفة التأخر في الخفض التدريجي لـ 2000 فرد من القوات.

مع اقترابنا من المرحلة النهائية لخطة انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، يجب تنفيذ الانتقال إلى مرحلة ما بعد البعثة بعناية لتجنب أي ثغرات أمنية. وفيما يتعلق بتمويل تلك العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي، كما أقرها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، نتطلع إلى تلقي الخيارات المنبثقة عن المشاورات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الأمم المتحدة. ونؤكد، في ذلك الصدد، على أن تمويل عملية ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال يجب أن يستند إلى نهج واقعي ومتوازن وتشاوري يأخذ في الاعتبار المكاسب الأمنية التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بشق الأنفس، بتضحيات جسام خلال السنوات الـ 17 الماضية، وكذلك الإمكانيات المالية لجميع الجهات الفاعلة. ومن الضروري أن يحافظ الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على دعم تنفيذ خطة الحكومة لتطوير قطاع الأمن.

وفي الختام، تود مجموعة A3+ أن تعرب عن شكرها وتقديرها للاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على جهودها التعاونية المهمة في الصومال.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص بالنيابة، السيد سوان، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، السيد سويف، على إحاطتيهما. وأرحب بحضور الممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة. نهنئ الصومال على انتخابه عضوًا في مجلس الأمن للفترة 2025-2026.

وكما سمعنا للتو، إن الصومال يدخل مرحلة محورية في الأشهر المقبلة، حيث يكابد عدة تحديات انتقالية. والنهوض بالأولويات والإصلاحات الوطنية الأساسية وتوطيد التقدم المحرز في هذا الصدد يتطلب شراكة وثيقة بين جميع الأطراف المعنية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، إن الانتقال الناجح والمسؤول لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أمر بالغ الأهمية لبناء السلام في الصومال. ونحيط علماً بطلب الحكومة الفيدرالية إنهاء ولاية البعثة بعد استعراض الأولويات الاستراتيجية للحكومة. ونرحب بالاستعداد الذي أبدته السلطات للتعامل مع جميع الأطراف المعنية في الإعداد لذلك الانتقال المعقد من أجل التصدي لتحديات مثل الوضع الإنساني والسياسي والاقتصادي وتأثير تغير المناخ. وسيكون عمل الفريق التقني المشترك

لمناقشة طرائق الانتقال وتوقيته المناسب وضمان تسليم ناجح لفريق الأمم المتحدة القطري أمراً مهماً. ونتطلع إلى تحديث بشأن هذه المسائل في شهر آب/أغسطس، كما طلب المجلس.

ثانيًا، فيما يتعلق بالانتقال إلى الديمقراطية، نرحب بالجهود التي بُذلت مؤخراً لمعالجة المهمة الحساسة المتمثلة في النهوض بعملية مراجعة الدستور. ونؤكد على أهمية أن تكون العملية شفافة وشاملة وقائمة على توافق الآراء بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الولايات الأعضاء في الفيدرالية، بما في ذلك بونتلاند، إلى المشاركة في تلك العملية وندعو جميع الأطراف إلى حل خلافاتها من خلال الحوار البناء. وثمة استمرار لثغرات مقلقة تتعلق بمشاركة المرأة. وتدعم سويسرا العديد من الشركاء المحليين الذين يعملون على تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار وفي إرساء عمليات سياسية تستوعب الجميع. وتعتبر مشاركة المرأة ركيزة أساسية لبناء السلام وتعزيز التماسك الوطني.

ثالثاً، بينما تظل الهجمات ضد حركة الشباب في صدارة الشواغل الأمنية، يجب أن يسترشد الانتقال الأمني نحو الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بالحالة في الميدان لمنع حدوث فراغ أمني. ويجب أن يسترشد ذلك الانتقال وولاية بعثة متابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، كما أيدها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يوم الجمعة، باحترام القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني. ونقدر الجهود التي تبذلها الحكومة الفيدرالية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال لتحديد الاحتياجات الأمنية للصومال. وفي ذلك السياق، يساورنا القلق إزاء استمرار التهديد الذي تشكله حركة الشباب في المستقبل القريب، بما في ذلك عقب سحب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

وأود أن أهنئ البعثتين، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، على دعمهما للصومال. وستواصل سويسرا العمل مع الصومال وشعبه خلال هذه المرحلة الانتقالية الحرجة وفي الجهود لبناء السلام ومستقبل مزدهر.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص بالنيابة سوان والممثل الخاص سويف على إحاطتيهما، وأرحب بحضور الممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة.

في البداية، تهنئ الصين الصومال على انتخابه عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2025-2026. بدخول الحالة السياسية والأمنية في الصومال مرحلة حرجة، ينبغي للمجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم الموجه لمساعدة الصومال على تحقيق السلام والتنمية الدائمين.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على ثلاث نقاط.

أولاً، هناك حاجة إلى النهوض بالعملية السياسية بثبات. وترحب الصين باجتماع المجلس الاستشاري الوطني الذي عقدته حكومة الصومال الفيدرالية مع حكومات الولايات الأعضاء في مايو/أيار من هذا العام لمناقشة قضايا رئيسية مثل المراجعة الدستورية والنظام الانتخابي. وتأمل الصين أن تضع جميع الأطراف في الصومال مصالح البلد وشعبه في المقام الأول وأن تحل الخلافات بالحوار والتشاور. ويجب على المجتمع الدولي الالتزام بمبدأ عملية يقودها الصوماليون ويمتلكون زمامها وتجنب الضغط والتدخل الخارجيين أو فرض أي نموذج للحكم.

على مر الأعوام، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بمساعٍ جمة لدعم الصومال في تعزيز مسار الانتقال السياسي وإصلاح القطاع الأمني. وتدعم الصين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في وضع جدول زمني انتقالي علمي ومعقول في أقرب وقت ممكن، يتوافق مع تطور الوضع ويتماشى مع متطلبات الحكومة الصومالية، وذلك لضمان انتقال سلس ومنظم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

ثانياً، يجب ضمان انتقال سلس وآمن. في الآونة الأخيرة، شنت حركة الشباب الإرهابية هجمات في العاصمة مقديشو وأماكن أخرى، مما تسبب في سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين. وهذا يشير إلى أن الوضع الأمني في الصومال لا يزال يواجه تحديات.

ويجدر بالمجتمع العالمي مواصلة دعم الصومال في بناء قواته الأمنية وتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب والاستقلال بتولي المسؤوليات الأمنية تدريجيا. لطالما قدم الاتحاد الأفريقي إسهامات هامة في تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. وقد أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الأسبوع الماضي، بيانًا بشأن الترتيبات المستقبلية لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وتؤيد الصين مجلس الأمن في إجراء التعديلات المناسبة على خطة الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفقا لقرارات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، وفي استكشاف كيفية مواصلة تقديم الدعم للصومال في المستقبل بشكل استباقي لتجنب حدوث فراغ أمني. وفي الوقت الحالي، يواجه نظام المعلومات الإدارية المتكامل وترتيبات المتابعة نقصًا في التمويل. ويدعو الأمين العام في تقريره (S/2024/426) الجهات المانحة إلى زيادة تبرعاتها. وتأمل الصين في أن يستجيب المانحون التقليديون من البلدان المتقدمة لنداء الأمين العام وأن يعملوا بنشاط على سد فجوة التمويل.

ثالثًا، يجب الحفاظ على الاستقرار الإقليمي العام. إن الصومال بلد مهم في القرن الأفريقي. ويخدم السلام والاستقرار في الصومال وعلاقات حسن الجوار بين دول المنطقة مصالح جميع الدول هناك. وظللنا ندعو باستمرار إلى التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ودعمنا جهود حكومة الصومال الفيدرالية لحماية الوحدة الوطنية والسيادة والسلامة الإقليمية.

في عام 2022، طرحت الصين مبادرة للتنمية السلمية في القرن الأفريقي دعماً لبلدان المنطقة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والازدهار على المدى الطويل بطريقة حرة ومستقلة وبتضافر الجهود في مواجهة التحديات الثلاثة المتمثلة في الأمن والتنمية والحوكمة. وقد عقدت الصين اليوم اجتماع كبار المسؤولين في مؤتمر السلام الثاني للقرن الأفريقي في بكين. والصين على استعداد للعمل مع دول القرن الأفريقي لجعلها معا منطقة سلام وتعاون مع التنمية والازدهار.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة، السيد جيمس سوان، ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، السيد محمد الأمين سويف، على إحاطتيهما. ونرحب بالممثل الدائم للصومال، السيد أبو بكر ضاهر عثمان، في هذه الجلسة. ونهنئه والوفد الصومالي بأكمله على انتخاب الصومال عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2025-2026.

ظللنا نتابع عن كثب التطورات في جمهورية الصومال الفيدرالية الصديقة. ويساورنا القلق من أن الحالة الأمنية في البلد لا تزال تتسم بتهديد إرهابي كبير وتفكك مجتمعي عميق الجذور قائم على أساس مناطقي وعشائري وحالة إنسانية بالغة الحدة. إننا نشيد بمقديشو وندعم جهودها لتحقيق استقرار الحالة السياسية الداخلية. ونشير إلى تنشيط عمل المجلس الاستشاري الوطني الذي تم بفضله التوصل إلى اتفاقات مهمة بين القيادة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن تنفيذ الأولويات الوطنية الرئيسية. وتشمل تلك الأولويات إعداد خطة لنقل المسؤولية عن الأمن في البلد من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الجيش الوطني الصومالي وتشكيل لجنة صياغة مستقلة لوضع الدستور الاتحادي وتحسين النظام الانتخابي واعتماد جدول زمني للانتخابات.

ومن الأحداث البارزة فيما يتعلق بتحقيق أهداف بناء الدولة موافقة البرلمان في 30 آذار/مارس على التعديلات الدستورية التي عززت دور السلطات المركزية بشكل كبير. ونأمل أن يواصل جميع المشاركين في العملية السياسية، بمن فيهم قادة ولايتي أرض الصومال وبونتلاند، العمل مع مقديشو لتحقيق الاستقرار في الحالة السياسية الداخلية ووضع نموذج مستدام للهيكل الفيدرالي. ونعتقد أن من الضروري ضمان السلامة الإقليمية للصومال ووحدته.

وتضطلع قوات الأمن الوطنية الصومالية وقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بدور رئيسي في مكافحة الإرهاب وتحقيق استقرار الحالة. ونشيد بجميع الذين يقاتلون ويضحون بأرواحهم من أجل تلك القضية. وندعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز قدرات القوات الوطنية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ونثق بأن ملاك موظفي البعثة لن يتأثر بالخلافات السياسية بين

الحكومة الصومالية والبلدان المساهمة بقوات. وكمسألة مبدأ، نحن مقتنعون بأن سحب وحدة بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال يجب أن يتم وفقاً للخطة التي اعتمدها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وجمهورية الصومال الفيدرالية حيث يصبح جيش البلد جاهزاً لتوفير الحماية الكاملة للمدنيين ومؤسسات الدولة والبنية التحتية في جميع أنحاء أراضيها. وفي ذلك الصدد، نعرب عن دعمنا للمبادئ الواردة في بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في 20 حزيران/يونيه بشأن التنفيذ التدريجي للمرحلة الثالثة من التخفيض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

ونعول على العمل المنسق لوجود الأمم المتحدة في البلد. ونأمل أن تمضي عملية إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لتصبح فريقاً قطرياً تابعاً للأمم المتحدة بطريقة منظمة ووفقاً للجدول الزمني المتفق عليه خلال المشاورات بين مقديشو وقيادة الأمم المتحدة.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة، جيمس سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد محمد الأمين سويف، على إحاطتيهما المفيدتين. كما أرحب بحضور ممثل الصومال وأهنئ الصومال على نجاحه في الانتخاب عضوا في مجلس الأمن للفترة 2025-2026. ونتطلع إلى إسهام الصومال في المجلس.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بعودة الممثل الخاص بالنيابة، سوان. فستشكل معرفته وخبرته الواسعة مكسباً كبيراً لجهود الأمم المتحدة في الصومال الذي يمر بمرحلة انتقالية حرجة. وستواصل اليابان العمل معه عن كثب.

تقترب المرحلة الثالثة من تخفيض بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال من نهايتها. ونشيد بجميع أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية على تضحياتهم من أجل بناء السلام في المنطقة. إن التزام حكومة الصومال الفيدرالية القوي بخطة الانتقال الأمني جدير بالثناء. ونحن نحترم إرادتها القوية وندعم جهودها المستمرة.

لقد أشار تقرير التقييم الفني المشترك بشأن الدروس المستفادة من المرحلتين الأولى والثانية من الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى تزايد التحديات في عمليات تسليم قواعد العمليات الأمامية النائية التابعة للبعثة وعدم كفاية القوات الصومالية. فيجب أن يواكب النشر الكافي لقوات الأمن الصومالية عملية الخفض التدريجي الجارية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل التخفيف من أي آثار سلبية على المجتمعات المحلية. ومع تقدم العمليات الهجومية ضد حركة الشباب في معاقلها المتبقية، ينبغي تسريع وتيرة إصلاح القطاع الأمني. ومن أجل دعم جهود الحكومة الاتحادية الصومالية، تدعم اليابان تطوير قدرات قوات الشرطة الصومالية في المناطق المستعادة حديثاً. ويضطلع الدعم المقدم من البلدان المجاورة المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدور حيوي في عملية الانتقال الأمني في الصومال. وأي توترات إقليمية قد تزيد من تعقيد المسار الصعب أصلاً نحو الاستقرار، ويجب معالجتها من خلال الحوارات البناءة وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وننوه بالمقترح الذي قدمته حكومة الصومال الفيدرالية والمناقشات الجارية في الاتحاد الأفريقي بشأن التشكيل الأمني لما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ببعثة يقودها الاتحاد الأفريقي يتوقع أن تكون محدودة الحجم والنطاق والإطار الزمني. وينبغي تحديد أولويات تلك المهمة وتنفيذها على النحو الواجب وبطريقة حازمة. ونرحب بالمداولات التي تقودها المنطقة بشأن تأمين السلام والاستقرار في الصومال، ويجب على مجلس الأمن أن ينخرط بشكل بناء في الجهود الإقليمية بدراسة كل الخيارات الممكنة.

ويحتاج المجتمع الصومالي، خاصة في المناطق المحررة حديثًا من حركة الشباب، إلى تطوير القدرة على الصمود لمواجهة أي تأثير للقوى السلبية. ويتطلب ذلك نهجاً شاملاً للمجتمع بأسره، استناداً إلى النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال كوسيلة مكملة للجهود الوطنية ذات الصلة منذ فترة طويلة، من خلال أنشطة الدعم المختلفة، بما في ذلك تلك التي تنهض بخطة المرأة والسلام والأمن وخطة الشباب والسلام والأمن.

والآن، واستجابةً لطلب حكومة الصومال الفيدرالية، يجب علينا أن نتداول بشأن أفضل السبل التي يمكننا من خلالها تحقيق انتقال ناجح ومنظم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى فريق الأمم المتحدة القطري. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على الفريق التقني المشترك للأمانة العامة وحكومة الصومال الفيدرالية بلورة فهم مشترك بشأن آثار العملية الانتقالية على الجهود الجارية لبناء الدولة الصومالية. وبناءً على ذلك، يجب على الفريق تحديد الطرائق المناسبة والإطار الزمني للانتقال. ولا يمكننا أن نخسر المكاسب التي حققناها بشق الأنفس في عملية الانتقال هذه.

ولا تزال اليابان ملتزمة بالمساهمة، مع جميع شركائنا، في المسعى الجماعي للنهوض بالسلام والاستقرار المستدامين في الصومال والمنطقة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السفير سوان والسفير سويف على إحاطتيهما. ونحن ممتنون لعودة السفير سوان إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

وأود أن أهنئ زميلي ممثل الصومال على انتخاب بلده لعضوية مجلس الأمن في العام المقبل. ويرحب وفد بلدي به في هذه الجلسة. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الصومال والأعضاء الآخرين المنتخبين حديثاً في المجلس.

تؤدي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال دوراً حاسماً في دعم أولويات الإصلاح والمصالحة لدى حكومة الصومال الفيدرالية. وهذا جزء أساسي من الحزمة الشاملة للمساعدة الأمنية التي أذن بها المجلس لمساعدة الصومال على تحقيق السلام والأمن. ويكتسب وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وولايتها أهمية أكبر في الوقت الذي يستعد فيه الصومال والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي للانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وترحب الولايات المتحدة باعتزام إنشاء فريق تقني مشترك للنظر في الطرائق والجداول الزمنية المستقبلية لعملية انتقال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ومن الأهمية بمكان أن نقيس بانتظام التقدم المحرز نحو تحقيق نقاط مرجعية مهمة وأن نضمن أن يكون الوجود الدولي في الصومال صالحا لتحقيق الغرض المنشود – أي أن يدعم بفعالية تقدم الصومال نحو الحكم الرشيد وسيادة القانون والمراجعة الدستورية وبناء النظام الاتحادي وتحقيق الاستقرار وإرساء الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، فإن التوصل إلى اتفاق بشأن القوة التي ستخلف بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال أمر ملح. وبصراحة، لا يوجد وقت كافٍ لوضع اللمسات الأخيرة على حجم ونطاق وولاية البعثة الجديدة التي يمكن أن تكون جاهزة للعمل بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2025. ونُرحِّب بتوافق الآراء الدولي المؤيد لإيفاد بعثة متابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ونحث أصحاب المصلحة على استكمال خطوات التخطيط الأولية في أقرب وقت ممكن. إن القيام بذلك أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار بينما يواصل الصومال تطوير قطاعه الأمني.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء التوتر السياسي بين إثيوبيا والصومال وتأثيره السلبي على المصالح الأمنية المشتركة. ونضم صوتنا إلى الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين في التأكيد مجددا على دعمنا لسيادة الصومال وسلامة أراضيه. فالحوار الدبلوماسي هو السبيل لتهدئة التوترات، وهو السبيل الوحيد للمضي قدمًا. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان ألا تؤدي التوترات الإقليمية إلى انتكاسة جهود الصومال في المبادرات الحاسمة لبناء الدولة أو حملة الحكومة لإضعاف حركة الشباب. ومن الأهمية بمكان أيضاً ألا تتداخل التوترات الإقليمية مع التخطيط للبعثة الموفدة لما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ونشر تلك البعثة. ولا يمكننا المخاطرة بخلق ثغرات أمنية خطيرة أو نفقات إضافية قد ترتبط بتغييرات كاملة في الدول المساهمة بقوات.

وأريد أن أثير مسألة أخرى اليوم، وهي مسألة الإفلات من العقاب. فلنكن واضحين – يجب محاسبة الأفراد والكيانات التي تؤجج النزاع في

الصومال والمنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سعدنا بإدراج أسماء ثلاثة من عناصر حركة الشباب في نظام الجزاءات المفروضة على حركة الشباب مؤخراً. ويجب أن ندعم جميع الجهود المبذولة لمحاسبة الجهات الفاعلة الآثمة، وبنفس القدر من الأهمية – إن لم يكن بأهمية أكبر – يجب أن ندعم صانعي التغيير في جميع أنحاء الصومال الذين يساعدون في بناء مستقبل أفضل للجميع. يجب أن تكون هذه مسؤوليتنا.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة سوان والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي سويف على إحاطتيهما. كما أرحب بالممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة.

كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الصومال على انتخابه لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل معاً في العام المقبل.

وقبل أن أنتقل إلى نقاطي بشأن الصومال، أود أن أهنئ جميع زملائنا في المجلس والأمم المتحدة بمناسبة اليوم الدولي للمرأة في العمل الدبلوماسي. ونحتفل اليوم ونحتفي بالنساء اللاتي يساهمن بشكل كبير في جعل هذا العالم مكانًا أفضل وأكثر سلامًا.

أود أن أبدي الملاحظات التالية.

أولا، نقدم دعمنا الكامل لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ونشيد بالمساهمة الكبيرة المقدمة من جانب البعثة وموظفيها. وتحيط سلوفينيا علماً بطلب إنهاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والانتقال إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وندرك أن موافقة البلد المضيف عنصر أساسي في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ووفي الوقت نفسه، فإننا نشجع على اتباع عملية تعاونية إزاء التحول، ونؤكد على ضرورة أن يكون أي انتقال عملية تدريجية مدروسة وبإدارة جيدة – على نحو يحمي المكاسب التي حققتها البعثة في السنوات التي تلت إنشائها.

ثانياً، نحث الصومال على الاستمرار في الإصلاحات الدستورية والإصلاحات السياسية الأخرى، وندعو بونتلاند إلى العودة إلى المجلس الاستشاري الوطني والمشاركة الفعالة في أعماله. وعلاوة على ذلك، نكرر دعوتنا إلى مشاركة المرأة الصومالية في الحياة السياسية والعامة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة. وتتمثل إحدى خطوات المضي قدما في إصدار تشريع وتقنين الحد الأدنى لحصة 30 في المائة من المشاركة السياسية للمرأة. ونرحب بإعلان الصندوق الأخضر للمناخ عن برنامج الاستثمار في العمل المناخي ونحث الصومال على استخدام جميع الموارد المتاحة لتحقيق أهدافها المناخية.

ثالثًا، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية العامة في البلد. فقد نزح أكثر من 3,8 مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال. وتذكرنا الأعداد المتزايدة من الضحايا المدنيين بأن المعركة ضد حركة الشباب لم تنتهِ بعد. إننا ندين بأشد العبارات جميع الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة التي ترتكبها حركة الشباب وغيرها من أطراف النزاع ضد الأطفال. ونحث الصومال بقوة على بذل قصارى جهده لمنع مثل هذه الانتهاكات ومعاقبة مرتكبيها بغض النظر عن هوية مرتكبيها. وندعو الصومال إلى تعزيز تعاونه مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والفريق العامل التابع للمجلس المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ على الأرض. كما ندين العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وندعو إلى تحقيق المساءلة عن تلك الانتهاكات. ونؤكد مجددا على أهمية اعتماد تشريعات لحماية النساء والفتيات وإنهاء الممارسات الضارة.

باستمرار بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في التخفيض التدريجي المخطط له، يجب أن نتجنب حدوث فراغ أمني. ونحيط علماً ببيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي يدعم النهج التدريجي للمرحلة الثالثة من الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ويؤيد إنشاء بعثة جديدة بقيادة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتؤيد سلوفينيا من حيث المبدأ خطط إنشاء بعثة جديدة متعددة الأطراف بقيادة الاتحاد الأفريقي لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وينبغي للصومال مواصلة

العمل مع الاتحاد الأفريقي وشركائه الأمنيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، باعتباره الجهة المانحة الرئيسية لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وينبغي أن يكون للبعثة الجديدة تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به، وولاية محددة بوضوح واستراتيجية للخروج.

وفي الختام، أود أن أوكد مجددا دعمنا المستمر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بينما تواصلان تنفيذ مهامهما.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام سوان والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي الأمين سويف على ملاحظاتهما. كما نرحب بالممثل الدائم للصومال في هذه القاعة اليوم، ونغتنم هذه المناسبة لتهنئة الصومال على انتخابه لعضوية المجلس للفترة 2025-2026.

ترحب مالطة بتصميم الصومال على صياغة مستقبل أقوى وموحد وسلمي ومزدهر لشعبه. كما ينبغي أن يكون ذلك بمثابة قوة دفع للتعاون، بما في ذلك مع مجلس الأمن وهيئاته الفرعية، لإيجاد حلول مشتركة للتحديات العديدة التي تواجه ضمان السلام والأمن.

وعلى الصعيد السياسي، فإننا نعترف بالإنجاز الذي تحقق من خلال اعتماد الفصول الأربعة الأولى من الدستور المؤقت. نحن نؤيد الدعوة المشروعة للنساء البرلمانيات لإدراج حصة 30 في المائة كحد أدنى للنساء في الانتخابات. ونحن على ثقة بأن هذه الحصة سيتم إدراجها في الأطر التشريعية الانتخابية القادمة لضمان عملية شاملة للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بدور الأمم المتحدة في تعزيز الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان والمعايير، لا سيما فيما يتعلق بختان الإناث وسن الرشد. وتظل هذه الجوانب، إلى جانب الحوار المفتوح والمشاركة الحقيقية، ركائز ضرورية.

ونحيط علما بطلب الصومال إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ونؤكد على أن النقل السلس للمهام إلى الفريق القطري أمر بالغ الأهمية. ومن المفيد أيضاً تبادل وجهات النظر بين المجلس والسلطات الصومالية.

ونشيد بدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال منذ إنشائها. ويشمل ذلك دعمها للعمليات السياسية، وإطلاق برنامج جديد للانتهاء من المراجعة الدستورية وتعزيز الحوارات مع جميع الفئات المجتمعية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وقامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مؤخراً بتنسيق دورة تدريبية لمدة أربعة أسابيع لعشرة من أفراد البحرية وخفر السواحل الصوماليين. نحن ندرك الدور المهم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في دعم الحكومة الاتحادية في منع التطرف العنيف.

وما فتئت حركة الشباب تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في الصومال، حيث شنّت الحركة مؤخراً هجوماً صاروخياً في مقديشو واستخدمت أجهزة متفجرة يدوية الصنع مما أسفر عن سقوط 300 ضحية. ونحن ندين بشدة هجمات حركة الشباب والانتهاكات المنسوبة إلى الحركة، بما في ذلك استمرار اختطاف الأطفال لتجنيدهم. نحن نؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية لمواجهة هذه التحديات.

إن المجلس مكلف باعتماد قرار يحدد الخطوات التالية نحو إغلاق بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وتحديد إطار أمني جديد. وسيتحمل الصومال بموجبه المسؤولية الرئيسية عن حماية شعبه. وفي حين أن مالطة تدرك تماما أن الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة الاتحاد الأفريقي تحتاجان إلى وقت لاعتماد مبادئ توجيهية مشتركة، فإن القرار 2719 (2023) يمكن أن يضطلع بدور رئيسي في معالجة الثغرات فيما يتعلق بالعنصر الذي يقوده الاتحاد الأفريقي في الإطار الأمني الصومالي المقبل، مع الإبقاء على الدعم اللوجستي الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. ونشير إلى أن الاتحاد الأوروبي قدم أكثر من 2,6 بليون يورو لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال/العنصرين العسكري والمدني وعنصر الشرطة منذ نشر البعثة في عام 2007.

نحن نشعر بقلق بالغ من أن الصومال لا يزال عرضة لمخاطر تغير المناخ، مما يفضي إلى مزيد من المعاناة الإنسانية. وترحب

مالطة بصرف دفعة من مخصصات احتياطي صندوق المساعدة الإنسانية للصومال لعام 2024، والتي ستساعد أيضًا في التخفيف من آثار الأمطار الغزيرة والفيضانات المتوقعة.

لقد وقع 17 حادثًا خلال الأشهر الأربعة الماضية تضمنت أعمال عنف ضد العاملين في المجال الإنساني والأصول والمرافق الإنسانية، حيث أفادت التقارير باختطاف ثلاثة من عمال الإغاثة ثم إطلاق سراحهم لاحقًا. إن ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني أمر بالغ الأهمية وغير قابل للتفاوض.

وختاماً، نحن مقتنعون بأننا من خلال تعزيز التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة، سنخطو خطوات مهمة نحو تحقيق نقل المهام الأمنية إلى الصومال. ونؤكد دعمنا الثابت لتحقيق هذه الغاية.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، السيد جيمس سوان، ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، السيد محمد الأمين سويف، على المعلومات التي قدماها. وأود أن أنوه بحضور ممثل الصومال في القاعة، وأود أن أنقل إليه تهنئة إكوادور على انتخاب بلده لعضوية مجلس الأمن للفترة 2025–2026. ونتمنى له كل التوفيق في هذا الدور المهم.

يلفت تقرير الأمين العام (S/2024/426) انتباهنا إلى أن الصومال لا يزال يواجه تحديات أمنية معقدة. في هذا المجال، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لم يكن من الممكن التصدي لعنف حركة الشباب التي لا تزال تقوض استقرار البلد وتحصد أرواح الأبرياء. يجب التعامل مع مكافحة الإرهاب من عدة جبهات. وإحدى هذه الجبهات – وربما الجبهة الأساسية – هي التصدي للأسباب الجذرية للعنف، وهو ما يستلزم ضرورة توفير سبل العيش الكريم للناس للحيلولة دون تجنيد أذرع الإرهاب لأتباع جدد. إن استخدام حركة الشباب للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أمر يستحق الشجب، وكذلك الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تجنيد الأطفال، التي ترتكبها تلك الجماعة الإرهابية. وتشهد هذه الأعمال على الطبيعة المدمرة لتلك الجماعات وتؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة للقضاء على التهديد الذي تشكله.

ومن شأن توجيهات وكالات الأمم المتحدة المتخصصة مثل مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وغيرها أن تكون مفيدة للغاية في ضمان أن تخوض القوات الصومالية معركتها ضد الإرهاب في إطار احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

نلاحظ البيان الأخير الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الصومال الذي يدعم اتباع نهج تدريجي في تخفيض بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال لتجنب الثغرات الأمنية وتأييد إنشاء بعثة جديدة بقيادة الاتحاد الأفريقي لدعم الصومال في مرحلة ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، تركز على الأمن ومكافحة الإرهاب وبتمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به، وذلك من خلال القرار 2719 (2023).

وفيما يتعلق بالساحة السياسية، أود أن أوضح ثلاث نقاط. أولاً، هناك حاجة إلى حوار بنّاء وشامل للجميع في عملية مراجعة الدستور المؤقت. ثانيًا، يشكل الإصلاح الذي يهدف إلى إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد تقدمًا كبيراً يعزز الديمقراطية. ثالثاً، إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، يجب أن تستمر الجهود الرامية إلى تحقيق حصة الـ 30 في المائة لمشاركة المرأة.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، سأسلط الضوء على ثلاث نقاط مهمة. أولاً، في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يجب أن يبلغ البلد إلى نقطة الإنجاز المتمثلة في خفض الدين الخارجي إلى 6 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي. ثانيًا، يتطلب الأمر النجاح في الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ – وهو أمر تحتاج إليه البلدان المتضررة من تلك الظاهرة التي هي من صنع الإنسان حاجة ماسة. ثالثاً، بما أن الحالية الإنسانية في الصومال لا تزال حرجة، يجب ألا تتوقف المساعدات الدولية.

يجب أن تتم عملية انتقال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بطريقة منظمة حتى يتمكن مكتب الأمم المتحدة القطري من مواصلة رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وينبغي أن ينطبق هذا الانتقال المنظم والتدريجي أيضًا على بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، مع تجنب الثغرات الأمنية وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين.

إن استقرار الصومال والمنطقة معرض للخطر بسبب مسألة صوماليلاند. على الأطراف اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل خلافاتها، في إطار القانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام جيمس سوان والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي محمد سويف على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. كما أرحب بمشاركة ممثل الصومال في جلسة اليوم وأهنئ الصومال على انتخابه لعضوية مجلس الأمن.

يمر الصومال بمرحلة حرجة من مراحل عملية بناء الدولة، حيث يثير نشاط حركة الشباب التوسعي مخاوف بشأن عملية الانتقال الوشيكة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، واستمرار التوترات الإقليمية والأزمات الإنسانية المتكررة التي تتزايد بسبب تغير المناخ. وفي ضوء تلك الظروف، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، نرحب بالجهود المبذولة في عملية المراجعة الدستورية والتزام السلطات الصومالية بإجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد على المستويين الوطني ودون الوطني. وينبغي أن يستمر هذا التقدم بطريقة شاملة للجميع وقائمة على التوافق، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقة بين الحكومة الاتحادية وبونتلاند. وطوال هذه العملية، فإن ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة والحفاظ على حيز مدني آمن وشامل للجميع أمران حاسمان. وإزاء هذه الخلفية، فإن الانتقال الناجح والمنظم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أمر حيوي لتوطيد التقدم على طريق السلام والاستقرار في الصومال. ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والسلطات الصومالية على العمل عن كثب لتحديد الطرائق والجداول الزمنية في هذا الصدد.

ثانياً، إن تهديد حركة الشباب المستمر للصومال وللسلام والأمن في المنطقة يثير قلقاً شديدا. وتشير التقارير الأخيرة عن التجنيد الكثيف لحركة الشباب واستيلائها على ما حققه الجيش الوطني الصومالي بشق الأنفس من مكاسب في وسط الصومال إلى وجود خطر كبير من حدوث ثغرات أمنية خلال عملية خفض بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وانتقالها. ولهذا السبب ينبغي على المجتمع الدولي التركيز على إنشاء بعثة فعالة لمرحلة ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بقيادة الاتحاد الأفريقي وبتفويض من مجلس الأمن. ومن الضروري تجنب المزيد من مخاطر الانتكاس والسماح لحركة الشباب بالتوسع الانتهازي. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي اعتمد الأسبوع الماضي. ومن بين العوامل الأخرى، من الضروري توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لمرحلة ما بعد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ونقر بطلب الاتحاد الأفريقي الحصول على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة وفقاً للقرار 2719 (2023). وكما يتضح من الإعلان المشترك لقمة كوريا وأفريقيا لعام 2024، التي عقدت بنجاح في وقت سابق من شهر حزيران/يونيه بمشاركة 34 رئيس دولة أو حكومة، تؤكد كوريا من جديد أهمية تعزيز منظومة السلم والأمن الأفريقية من خلال دعم نشر عمليات دعم السلام. وفي هذا الصدد، ستساهم كوريا بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي في أنشطة الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن في عام 2024.

ثالثًا، لا تزال الحالة الإنسانية، المدفوعة بشكل متزايد بتغير المناخ، مزرية، حيث يحتاج 7 ملايين شخص إلى المساعدة ويواجه 4 ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتؤثر الأزمة بشكل غير متناسب على النساء والأطفال، الذين يشكلون 80 في المائة من النازحين في الصومال البالغ عددهم حوالي 4 ملايين شخص. في العام الماضي، ساهمت كوريا بمبلغ 2,3 مليون دولار لدعم

الاحتياجات الإنسانية في منطقة القرن الأفريقي، وتعتزم مواصلة هذا الدعم للصومال هذا العام أيضاً.

وفي الختام، نؤكد مجدداً دعمنا الثابت لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والمنظمات الرئيسية في المنطقة. إن كوريا على استعداد لدعم عملية انتقالية ناجحة في الصومال، وتأمل أن يستجمع المجلس الحكمة التوافقية والإرادة السياسية للحفاظ على إرث عقود من المشاركة في البلد والبناء عليه.

أستأنف مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وأتمنى لكم ولوفدكم كل التوفيق والنجاح. كما أشيد بالممثل الدائم لدولة موزامبيق الشقيقة على قيادتها للمجلس في الشهر الماضي. وأرحب بالممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، السفير سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد محمد الأمين سويف، على إحاطتيهما القيمتين.

وفيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال، فإننا نرحب بتعيين الممثل الخاص بالنيابة سوان ونتطلع إلى العمل معه في الانتقال من بعثة سياسية خاصة إلى فريق الأمم المتحدة القطري. بدأ الفريق الفني المشترك مشاركته في التخطيط لطرائق الانتقال وجدوله الزمني.

إن السياسة الشمولية تقع في صميم كل تغيير ذي مغزى، حيث يسعى الصومال جاهدًا لتحقيق الحكم الرشيد والتماسك المجتمعي والتنمية المستدامة، التي ترتكز على الملكية المشتركة والمسؤولية المشتركة. نحن نعمل من أجل حوار شامل للجميع وتوافق واسع النطاق في البناء على القضايا ذات الأولوية الوطنية، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة التي ستجرى على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، وعملية المراجعة الدستورية. وتلتزم حكومة الصومال الاتحادية بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية توفر تمثيلاً لجميع أبناء الشعب الصومالي. نحن ندرك أن أهدافنا لن تتحقق بدون تعاون ومشاركة الولايات الأعضاء في الاتحاد. فهي عنصر حيوي للحكم في الصومال، ومن الضروري أن يعمل جميع الصوماليين في شراكة لتحقيق الأهداف الوطنية.

وفيما يتعلق بالتطورات الأمنية، تظل هزيمة حركة الشباب هي الأولوية الأمنية الرئيسية في الصومال. لقد شاركنا في عملية هجومية ناجحة ضد حركة الشباب. وبفضل شجاعة وتضحيات الجيش الوطني الصومالي والبلدان المساهمة بقوات، انحسرت حركة الشباب في تنفيذ هجمات انتهازية على أهداف سهلة وبث مقاطع فيديو وصور دعائية مفبركة. خلال العامين الماضيين، تم إحباط العديد من المؤامرات لقتل الأبرياء وتحييد العديد من عناصر حركة الشباب. وعلى الرغم من شجاعة وتضحيات قواتنا الأمنية الصومالية الباسلة في العمليات الهجومية الجارية، إلا أننا نواصل تطوير قواتنا الأمنية لحماية مواطنينا وتولي المسؤولية الأمنية الكاملة من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. نحن ممتنون لجميع الأصدقاء الذين يساعدوننا بنشاط لتحقيق هذا الهدف الأساسي، وهو أن الصوماليين وحدهم هم من يستطيعون الدفاع عن الصومال ومواطنيه. ومع ذلك، لا يزال التمويل الكافي والمستدام والقابل للتنبؤ به لمعالجة أوجه القصور التي تعاني منها القوات الوطنية الصومالية يشكل تحدياً للعمليات الهجومية السريعة الوتيرة ضد حركة الشباب.

تعمل الحكومة الصومالية على توسيع نطاق الحكم المحلي ليشمل المناطق المحررة لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية للسكان بشكل سريع ومستدام وبناء ثقتهم في السلام الدائم والحكم الرشيد. وفي هذا السياق، استأنفنا يوم السبت الماضي امتحانات الصف الثاني عشر على الصعيد الوطني للطلاب البالغ عددهم 37 000 في جميع أنحاء الصومال. ويشكل ذلك تقدماً كبيراً نحو توطيد السلام والتنمية، ولا سيما

بالنسبة لمدينة لاسعانود في المنطقة الشمالية التي عانت العام الماضي ثمانية أشهر من الإرهاب الوحشي والقتل العشوائي والقصف العشوائي مما تسبب في تدمير المدارس وتعطيل جميع الأنشطة الأكاديمية.

وفيما يتعلق بالانتقال الأمني، فقد أكملنا المرحلتين الأولى والثانية، في حين أن المرحلة الثالثة قيد التنفيذ ومن المفترض أن يتم الانتهاء منها بحلول شهر أيلول/سبتمبر، على الرغم من التعطيلات غير الضرورية التي تسببت فيها القوات الإثيوبية. فقد غيرت من جانب واحد عمليات التسليم والانسحاب من قواعد العمليات الأمامية الواقعة على الخطوط الأمامية لقتال حركة الشباب بدون تنسيق مسبق مع حكومة الصومال الاتحادية. في غضون ذلك، وفي الأسابيع القليلة الماضية، عبرت قوات إثيوبية غير تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال حدودنا بشكل غير قانوني من مواقع مختلفة، ودخلت في مواجهات مع قوات الأمن الصومالية. وفي ضوء هذه الظروف، تعين على الحكومة الصومالية تأجيل المرحلة الانتقالية إلى شهر أيلول/سبتمبر والعمل مع الاتحاد الأفريقي بشأن المرحلة الثالثة من الانسحاب في الوقت المناسب وبشكل منظم.

وتحذر الحكومة الصومالية المجلس من الآثار المترتبة على هذه الأعمال المزعزعة للاستقرار في الصومال والمنطقة ككل. ويؤكد الصومال من جديد التزامه باحترام المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حسن الجوار، ونتوقع من إثيوبيا أن تحذو نفس الحذو بإعادة النظر في التصرفات السيئة بدون مزيد من التأخير.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/30.